أثر الثورة العالمية

في النظام الدولي العام

— ٣ —

بقلم الاستاذ سامي الدروبي

قال روزي مؤرخ الاستاذ اللاتيني في جامعة مونبلييه ليس في الكلام عن النظم الدولية والسياسية من كلمة مبهمة كلمة (حق) فالقول بأن هناك حقاً مطلقاً لكل امة بأن تكون ذات قومية مستقلة ليس الا خرافة قانونية . وعلى المدعي بهذا الحق ان يثبت بأنه اهل له جدير به . وأن عالميته خير له والجماعة على العموم . فان الاساءة في استعمال الحق حتى بقصد اضرار صاحبه عليه والمرجح ايضاً للدليل على وضع الشيء في غير محله . القومية في ذاتها ليست حقاً لكل الشعوب بل هي غاية سعى اليه قليل . وهي لا تنال الا بالجهد الجهيد والاستعداد الاقوام لها بشعورهم بالرابطة القومية الحقيقية التي توطدهم بعضهم الى بعض فلا يستطيعون الصبر على الانفصال . مدفوعين دافع من ماضيهم يجمع تقاليدهم وعاداتهم وذكرى فخرهم وانتصارهم او ذلهم وانكسارهم في سبيل غايتهم المنشودة . وثانيها الدفاع عن هذه القومية والوقوف في وجه من يحاول المساس بها . فهي بنت دهر وليدها هذا رجل سلاح فدائمة حرب فانتصار . وليس في كل التاريخ من مثل واحد تصر به على قومية نيلت سلماً او صلحاً غير جهاد . فالقول بالحق المطلق تضليل لا يؤيده الواقع . لان الحق من يعرفه لا وليس هو ؟ وماهو ؟ وهل يتفق اثنان على الحق لكل بدعيه لنفسه والبعد بين وجهتي نظرهما بعد ما بين السماء والارض . وقد يكون الاثنان مصيبين لان لكل شيء وجهين حق الفضيلة .

لسنا من دعاة النظرية المادية ولسنا من انصار تحكيم القوة ولكننا نقرر امراً كل

العالم من بين كل شعوب الارض واستحالة استقلال امة عن اخرى استقلالاً اقتصادياً فهذه اميركا — القارة الشمالية — لو رضيت وحدة اقتصادية تنتج وتستهلك لنفسها وبنفسها لما امكنها ان تبقى بعيدة عن القارات الاخرى . لانها قد يزيد انتاجها او ينقص عن استهلاكها فتضطر الى التصدير او الاستيراد فتنشأ العلاقات مع الاقطار الاخرى والوحدة الاقتصادية هي العالم كله ولا وحدة اقتصادية غير هذه فالقول بان السياسة الاقتصادية اثراً في القوميات ابعد الاقوال عن الصواب . وسيرى فيما يأتي بعد انها تعمل على القوميات لالغائها وانها اكثر اثراً في النظام الدولي منها بشيء اي نظام آخر فيهما وضع الاقتصاديون من حواجز بين اقوام تجمعهم الضرورة القومية ما استطاعوا ان يزقوا هذه القومية . ومهما ازالوا من الحواجز فقد يستطيعون ان يكثروا المعاملات ويروجوا الاخذ والعطاء ولكنهم لن يستطيعوا ان يوجدوا القومية اذا لم تكن ذات اصول تمتد في تربة اولئك الاقوام . فالقومي الحي نراه في بعض الجرائد الآن على السلطة الفونساوية انها مزقت الوحدة السورية فقسمتها دويلات وفصلت مرافقها الاقتصادية لا يرتكز على اساس له شيء من المنطق في السياسة الدولية . لم يكن هناك شيء اسمه قومية سورية في كل ماضي من الاجيال بل كانت شبه نبرة عنصرية هنا ودينية هناك تمتاز بها بعض البلدان السورية عن الاخرى ولا يؤثر الاقتصاد في هذا التفريق او الضم في شيء مطلقاً . وسنتولى هذا الكلام حقه عند البحث في القومية في الشرق واما الآن فانا لا نمل من القول ومن تكراره ان القوميات لا تعطي ولا تولد بنت الساعة بل لابد من استعداد كامن ذاتي يستطاع الاستدلال به عليها اذا ظهرت كان عليها هي ان توجد وجودها للعالم اجمع .

فالقول بان الغالب قد محا قومية المغلوب وان المغلوب حقاً في قومية يرجعها له العدل ليس الا قول هراء لا يمائله الا القول بان لكل انسان الحق بان يكون ذا بزة حسنة وان على الحكومة ان تضمن له حسن ملبسه .

بقيت ضلالة اخرى يكثر ترديدها على الالسنة والاقلام ولا بد من وضعها موضعها الحقيق به . تلك ما يطلقون عليه اسم الاستعمار او الفتح او التوسع ويقولون

ولا يخيل كل ما يطرأ من الطوارئ على العقل البشري وعلى الروح البشرية على القتصادية . ويقولون انه اذا توثرت المصالح الاقتصادية في جماعة من الجماعات وانها تتعلق بين الافراد اعمالا متشابهة ومعايش تجارية متماثلة تتصير عاملا عظيما ذا شأن في تكوين القومية . فيذكر زراعي كمصر مثلا يعمل اكثر من ثلاثة ارباع سكانه في القطن له من هذه الصناعة الاقتصادية رابطة تربط كل الذين يعملون في زراعته برباط يجمع بينهم فيصبح عاملا في القومية ان لم يكن العامل الوحيد فانه عامل قوي متين . على ان هذه النظرية فاسدة لا ترتكز على شيء من الحقيقة ولم تكن لتستحق الالتفات لولا الخوف من انها قد تستهوي بعض الناس الذين يقرأون ما يقوله هؤلاء الذين يدعون جهلا انهم اقتصاديون . انه لم يكن العامل الاقتصادي ولن يكون سبباً من اسباب القومية والشعوب تشعر دائماً بتقلبات وتصادم بعواطفها لا بمصلحتها الاقتصادية . فقد يصح لدولة ان تضع نظاماً اقتصادياً خاصاً تميز به اهلها عن غيرهم ولكنه لا ينشيء الا في بلاد اشربت القومية من قبل . وانما السياسة الاقتصادية فقط لم يكن ان تربط ما تمكك بين الاقوام . فلم تكن الوحدة الاقتصادية التي كانت معمولا بها في الامبراطورية النمساوية باعثة في تكوين قومية تضم الشعوب المتعددة التي كانت تؤلف تلك الامبراطورية . بل ان المصلحة الاقتصادية تهمل ويضرب بها عرض الحائط عند الشعوب المستكملة القومية . خذ انكلترا او فرنسا مثلا وجارينا المبدأ الاقتصادي لوجب على سكان ولاية لنكشير ان يكونوا اعداء لسكان ولاية كنت لان مصلحة هذه التجارية غير مصلحة تلك ولكن الروح القومية تجعل اعتبار بعض المنفعة هنا على بعضها هناك ميسوراً

كذلك الولايات التي تخرج الحبر في فرنسا او انبعث قادتها الاقتصادية وحدها لوجب ان تعادي ولايات الشمال وتتحد مع بعض الولايات الالمانية او الايطالية التي تفيدها فائدة مادية اكثر من اخواتها الفرنسويات . ولكي يكون للفكرة الاقتصادية قيمة في تكوين القومية يجب فرض وحدة اقتصادية مستقلة للبلد الواحد . وهذا مستحيل فانه اذا كان هناك من شيء قد اثبته تاريخ الامم فهو الحاجة الاقتصادية

عند بحثه علاقات الامم بعضها مع البعض الآخر وان يكون ذا اثر ايجابي بالغ كما يقول الافرنج .

فللحضارة حق على الناس والارض حق على ساكنيها والاصلح حق في البقاء لايقاس به حق من لايصلح . والارض يرثها العباد الصالحون وما العباد الصالحون الا من يحسنون سياستها فيستغلون خيراتها ، ويقيمون المجموع بمدنية تبعث فيهم روحاً من نار وقلوباً من حديد تطبع البلدان الاخرى بطابعها . فكما ان للضعيف حقاً فللقوي حق ايضاً . واذا جاز للافريقي الزاحف في عقر داره ان يحتمي وراء حقه ببقاء ارضه له كذلك يجوز للاوربي المشبط الذي ضاقت داره بهمته وعزمه وبروح مدنيته ان يحتمي بحق التقدم والشيوع في تلك الفسيحة . هذا هو لان المدنية الاوربية لقد ضاقت بها القارة الاوربية بما وبنت — ذات روحها وضاقت بأدبتها فامتدت وعمت العالم اجمع كالشمالية منها والجنوبية اسيا والشرق يكاد يكون مستأثراً لاختلاف مدنيته عن مدنيتها وعقليته عن عقليتها فما حمله بأبي ان يتكيف بكيفها يتمثل بطبعها وروحها . والاستعمار والفتح وما الى ذلك من الالفاظ لاتؤدي بالحقيقة المعنى المقصود من طغيان المدنية الاوربية على العالم وربما كان اقرب الى الصواب ان يقال توسع المدنية الاوربية خارجاً عن اوربا

ومهما قيل من الالفاظ فالعبرة في فهم الامور حقيقة هذا التوسع لا اكثر العبر في ان يعرف قادة الشعوب وزعماؤهم حقيقة تاريخ المدنيات حتى يتسنى لهم ويكيفون بلدانهم تكييفاً يتمشى مع روح المدنية الغالبة عالمين ان تحويلهم وتغييرهم سنة الله والطبيعة في خلقه

(يتبع بقية)

لك ظل الاستعمار ومطامع المستعمرين واستبداد الفاتحين وان التوسع اداة ظلم وتحكم القوي بالضعيف وان لكل امة حقاً في الوجود مستمتعة بالبقاء والاستقلال ولا يحق لامة اخرى ان تعلوها على امرها . احق انه لايجوز لامة ان تتغلب على اخرى وانه لايجوز لامة ان تتوسع وتفتح وتعرس مدنيتها الادبية والمادية خارجاً عن ديارها ؟ قد يكون في التوسع وفي الفتح طرق يتبعها ظلم او استبداد كثير او قليل نبغاً لاخلاق الامة الفاتحة — هذا منكر لامبرر له . انما نحن في المبدأ نفسه مبدأ توسع مدنية وطنيانها حتى تعم ماتستطيعه من انحاء المعمور . اجائز هذا ؟ لو صحت النظرية التي نقرأها في الصحف السيارة بان لكل شعب حقاً في البقاء في الارض التي وجد فيها لايجوز منازعته عليها او ومشاركته فيها لكان في ذلك الحكم القاضي على كل ما تقدم في التاريخ من مدنيات وفتوحات وتوسع وعلى ماتشاهد في الحاضر من سير مدنية غالبة على انقاض مدنيات طال عليها القدم فلا تستفيق .

لو كان حقاً ان الشعب الذي اوجدته الطبيعة في هذا الجزء من المعمور قد اصبح صاحبها من غير منازع ولا مشارك وان العدل يقضي بحمايته من تعدي شعب آخر لبقي العالم هو هو منذ فجر التاريخ لم يتحول ولم يتقدم . وماذا بقي من تاريخ هذه الكرة الارضية اذا نزعنا منه قيام امة وسقوط اخرى ونهوض مدنية على انقاض اخرى ؟ او ليس تاريخ المدنية منذ القدم تاريخ توسع واستبدال حضارة باخرى او لقمص واحدة بقمص اخرى . امن العدل ان نقف هذه النظرية السقيمة العاطلة في سبيل ضحايات مدنية شابة ملأى بالحياة حياً في الابقاء على ما لم يدب اليه العمران ؟ اذن كيف زالت حضارات الاقدمين وكيف دالت دولة اليونان ثم ادبحها الرومان في حضارتهم ثم ورثوها لمن بعدهم ؟ بل كيف قامت الحضارة الاسلامية وامتدت وعمت سلطانها العالم الشرقي وجزءاً من العالم الغربي . وهل كان اولئك الابطال الذين نادوا الاسلام في صدر تاريخه يسمعوا من عجزة الروم وتعدة الفرس كلاماً في الحق في البقاء وفي حقهم في ارضهم ؟

على صاحب الحقيقة الاجتماعية وعلى المميز الحقوق الدولية العامة ان يوسع عقله

المقدمة ذكرت الفقرة الثامنة انه وان لم يتفق اعضاء الجمعية من قبل على درجة السلطة والمراقبة والادارة التي تكون للدولة المنتدبة : فانت مجلس ادارة الجمعية يفصل على وجه خاص في هذه الشؤون »

يفهم من ديباجة الصك ان الدول المتحالفة قد اتفقت من قبل على ادارة هذه البلاد حسب نصوص الانتداب وان جمعية الامم قبلت بعد تحليل حقيقته لسلمت بعد الهدنة البلاد السورية التي كانت حرة من السلطة العثمانية لحكومة الجمهورية الفرنساوية : فما هي الجمعية ؟ ومن اين اتت لها الصلاحية للتصرف بمقدرات الامم والشعوب ؟ يتضح من النص ان السلطة الاساسية التي اكتسبتها آتية من اتفاق الدول وذلك مما ينافي الحقوق الشرعية . فقد اعتبرت الجمعية المشار اليها سورية ولبنان حكومتين مستقلتين وتركت تعيين حدودها للدول المتحالفة .

« الفقرة الاولى من ديباجة الصك » مهمة الانتداب : تقوم الدولة المنتدبة باسداء النصح والارشاد للبلاد الواقعة تحت الانتداب وتساعد اهلها في ادارة شؤونهم طبقاً لاحكام المادة ٢٢ الفقرة الرابعة من عهد جمعية الامم . .

اذا راجعنا ما مر علينا من الحوادث والوقائع في السنوات الخمس الاخيرة رأينا انفسنا قد تقهقرنا في مواقع عديدة دون ان ندري السبب الاول لهذا التأخر وكان الاحرى بنا ان نقطع مسافة بعيدة في طريق الرقي والامتلاح .

لا يحق ان يكون هذا التقهقر ناشئاً من تفاد مصالحي الانتداب والاستقلال . اذ ان الانتداب الصحيح يضمن للبلاد استقلالها الداخلي ويسمح لها بانشاء حكومتها وتحالفها الوطنية ويمكن السكان من ادارة شؤونهم بانفسهم . غير ان اساس الشكوى هي الادارة المباشرة التي لا تصلح الا في المستعمرات المتأخرة في المدنية والعلم . اجل ان حصولنا على امانينا الاستقلالية الداخلية مع بقاء الاشراف للمنتدبين لا يعاكس روح الانتداب على الاطلاق ولكنه يأتي روح الاستعمار .

حقيقة الانتداب :

تحتاج المادة الثانية في عهد جمعية الامم الى كثير من التأمل